

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول تنقيح الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها.
المرجع: مكتوبكم عدد 203709 الوارد علينا بتاريخ 13 جويلية 2015.

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه إبداء الرأي بخصوص مشروع تنقيح الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بضبط تعريفه المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها يشرفني إعلامكم أن مشروع التنقيح المذكور وإن يتماشى مع توجهات الإصلاح الجبائي في مادة الجباية المحلية خاصة فيما يتعلق بتوفير موارد إضافية لفائدة الجماعات المحلية إلا أن الترفيع في تعريفه بعض المعاليم قد جاء مشطاً.

بالتالي، ومراعاة للطاقة الجبائية لمتساكني المناطق الداخلية، يقترح إعادة النظر في تعريفه بعض المعاليم على غرار رخص إشغال الطريق العام ومعلوم الإشهار وذلك بالإبقاء على الحد الأدنى الحالي والترفيع فقط في الحد الأقصى. كما يقترح عدم الترفيع في المعاليم الواجبة داخل الأسواق وذلك حفاظاً على القدرة الشرائية خاصة وأن العديد من المنتجات توظف عليها معاليم لفائدة الصناديق الخاصة في الخزينة.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
العقيد العام للدراسات
والتشريع الجبائي